الصناعات المصرية والخروج من القفص

بقلم
د.م
نادر رياض

علمنا التاريخ أن لكل دولة رجالها الذين تحفظهم فى سجل شرف ليظلوا منارة تضىء الطريق لمن بعدهم. فعلى المستوى العالمى يذكر التاريخ الاقتصادى الالمانى لودفيج ايرهاد الذى أقام الاقتصاد الالمانى من كبوته.

ليستعيد تماسكه ويقيم الصناعة الألمانية كأفضل ما يكون فى غضون سنوات قليله من استسلام ألمانيا دون قيد أو شرط فى نهاية الحرب العالمية الثانية مستغلاً خطة مارشال التى أتاحتها الولايات المتحدة للحكومة الألمانية فى مرحلة ما بعد الحرب ليجعل هذا الرجل من الاقتصاد الالمانى أقوى اقتصاد فى أوروبا متفوقاً على الاقتصاد البريطانى والفرنسى الذى أحرز النصر على ألمانيا، كما سجل التاريخ للمستشار هيلموت كول الفضل فى توحيد الألمانيتين ومن بعد ذلك إقامة الوحدة الأوروبية وتوحيد عملتها قبل أن يترك منصبه ويتوارى عن الأضواء.

أما عندنا فى مصر فسوف يذكر التاريخ فى سجل الخلود أمجاد عبد الناصر من تأميم قناة السويس وبحر العدوان الثلاثى وبناء السد العالى بأيد مصرية ممثلة فى شركة المقاولون العرب وعثمان أحمد عثمان ومن بعد ذلك ثورة تصنيع مصر بإقامة الخطة الصناعية الكبرى باقتصاد مملوك للدولة عرف بالقطاع العام الصناعى الذى أصبح بعد ذلك منصة انطلاق للصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب والصناعات المتوسطة والخفيفة أيضاً التى شملت مصانع الألومنيوم والنحاس والكابلات والأسمدة والصناعات الكيماوية والهندسية والتعدينية مما حقق الاكتفاء الذاتى والحفاظ على ثبات الجنيه المصرى لسنوات طويلة، وما كان لتلك النهضة الصناعية أن تتحقق لولا أن اعتمد فيها عبد الناصر والدكتور عزيز صدقى على كوكبة من المهندسين المصريين الذين استطاعوا تطوير أنفسهم فى غضون سنوات قليلة ليصبحوا من الرواد الصناعيين بعد أن استكملوا مهاراتهم فى فنون الإدارة المالية والاقتصادية وتطوير الأعمال والتنمية البشرية المستمرة للكوادر الصناعية التى تشكل الكتيبة الصناعية الأولى آنذاك، ثم جاءت الطامة الكبرى مع حدوث زلزال النكسة حيث سحبت الدولة كل اهتماماتها عن الصناعة وحتى طموحاتها فى التصنيع الحربى من طائرات القاهرة ٣٠٠ والميج ٢١ والصواريخ القاهر والظافر لتكتفى ببرنامج إعداد الدولة للحرب ويسقط عن اهتماماتها ما دون ذلك فلا صوت يعلو فوق صوت المعركة. وقد عبر بنا التاريخ من عصر عبد الناصر الذى لم يمهله القدر ليعبر بنا من الهزيمة إلى النصر ليتولى بعده ابن مصر أنور السادات مرحلة الكفاح ليعبر بنا من الهزيمة إلى النصر ويحرر قناة السويس منتصراً فى معركة الحرب ويتبعها النصر فى معركة السلام وكان أول ما أعلنه وهو فى زهوة النصر أن صرح بأن خطة العبور كانت من وضع الزعيم عبد الناصر والتى عرفت باسم "الخطة شرارة" وأن كل ما فعله أن قام بتنفيذها رغم أن الجميع يعلم أنه أدخل الكثير من التعديلات عليها.. فكم كان السادات عظيماً فى تواضعه وشموخ هامته. وتبع ذلك النصر فى معركة السلام ليتحرر التراب المصرى بالكامل نافضاً تراب الذل والمذلة عن جبين مصر ليفتح الباب بعد ذلك أمام التنمية الاقتصادية عن طريق الانفتاح الإقتصادى بمفهومه الحديث مطلقاً آلياته بالكامل من بنية تحتية ومدن صناعية بلغت ٥٤ مدينة صناعية إبان ذلك،وبذا إنحسر المد عن اقتصاد الدولة الموجه ممثلاً فى القطاع العام ليبدأ إحلاله بالاقتصاد الحر ممثلاً فى القطاع الخاص الجديد وتشجيع الاستثمارات الخارجية الوافدة لكل ما تحمله من تكنولوجيات متقدمة وكل مستحدث وجديد من وسائل الإنتاج المتطورة.. يتمحور حديثنا الآن حول ما لا يجب إهداره مما تبقى من خطة تصنيع مصر الأولى وهى القلاع الصناعية المملوكة للدولة والتى أصابها التقادم والإهمال لكنها بقيت حجر زاوية لتحقيق الانطلاقة الصناعية باعتبارها من قواعد البنية الأساسية للنهوض بالصناعة المصرية وهى مهمة ثقيلة من حيث تكلفتها المادية إلا أن إهدار تلك القلاع ستفوق تكلفته السلبية بمراحل التكاليف اللازمة للتحديث والهيكلة.

وهذا الأمر يؤكد المقولة المتعارف عليها من أن ما لا يؤخذ كله لا يترك كله وإيقاف نزيف الإهدار فيما تم قبل القطاع العام الصناعى يحتم علينا الاهتمام بكل ما يمكن إنقاذه واستنهاضه من مكونات البنية الأساسية المملوكة للدولة وللشعب والتى تحتاجها الصناعة المصرية للمرحلة القادمة حتى لا تعود للمربع رقم صفر ونتباكى على اللبن المسكوب.

وفى وصف المحطة التى يمر بها قطاع الصناعة المصرية مستشرفاً واقع الحال بكل حيده وشفافية يسرد الايجابيات المتمثلة فى كذا وكذا وكذا لكنه لا يسقط السلبيات المتمثلة فى كذا وكذا وكذا والتى تشكل قفصاً يحد من قدرة الصناعات المصرية للانطلاق محققة ما نصبو إليه وتسمح به إمكانياتها المادية والفكرية إذا تحررت من القيود التى تحد من تلك الإمكانيات.. لذا أن الأوان لتسقط الأقنعة والحواجز الوهمية وتخرج الصناعة المصرية من القفص لتحقق ذاتها وتصنع لها مكاناً تحت الشمس وتصبح كلمة صنع فى مصر شهادة جودة قبل أن تكون شهادة منشأ..... وإلى لقاء متجدد نتواصل فيه حول القلاع الصناعية المملوكة للدولة.

■ كاتب المقال: رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية
www.naderriad.com

الأخبار نشرت بجريدة الأخبار الصفحة ١٩ بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٩